المجازية فلا يتوقف عليها تحققه بل حسنه وكماله الا ترى انه اذا قيل رايت بحرا ماشيا
على قدميه كان ذلك مجازا لوجود القرينة المانعة عن ارادة المعنى الحقيقي وان لم توجد
قرينة تعين المراد من ذلك هل هو الكريم او العالم فان قيل ان ضمير الغايب قد
يعود الى مفهوم كلي نحو الرجل او الانسان اكرمته ولفظ هذا قد يشار به الى الجنس
نحو هذا الكلي عند ذكر الجنس ونحو انكم لتخضبون بهذا السواد ولفظ الذي قد
يراد به كلي نحو الذي يصدق على كثيرين مفهوم الانسان ونحو فلا نسلم ان ما ذكر
موضوع للمتشخص فالجواب عن ذلك ان الاشارة للجنس مبنية على جعله بمنزلة
المتشخص المشاهد وذلك مجاز لان هذا يقتضي بحسب اصل الوضع مشاهدا مشارا اليه
اشارة حسية فلا يكون الا جزئيا حقيقيا واذا استعمل في غيره فقد نزل منزلته
او ان الكلي المذكور من حيث انه مذكور بهذا الذكر الجزئي جزئي لا يحتمل الشركة
والطلاقة بهذه الحيثية واستعمال الموصول في الكلي مجاز ايضا والكلام في
الحقيقة واما ضمير الغايب فاستعماله في المفهوم الكلي حقيقي باعتبار كونه
جزئيا اضافيا لان ضمير الغايب موضوع للجزئيات مطلقا حقيقة وذلك
فيما اذا كان المرجع جزئيا حقيقيا كزيد وعمرو او اضافية وذلك فيما اذا كان
المرجع كليا كالانسان والفرس المندرج تحت الحيوان والحق ان الموصول كالغايب
في كونه موضوعا للجزئيات مطلقا حقيقية او اضافية ونحوه فاستعماله في الكلي
الذي هو جزئي اضافي حقيقة كضمير الغايب فتخصيص ضمير الغايب بهذا الحكم
خلاف الحق وفي هذا الكلام موافقة لمذهب السعد في ضمير الغايب والموصول
ومخالفة له فيما عداه وموافقة للعضد وبعضهم اجاب بان ضمير الغيبة
يقتضي ذكرا جزئيا للموضوع عليه بتقدم مرجعه اما لفظا او معنى او حكما وقد
عرفت ان الكلي من حيث هو مذكور ذكرا جزئيا جزئي ومثله يجري في الموصول

فيكون

فيكون الكل موافقا لما عليه العضد ومن تبعه واعلم ان الضمير واسم الاشارة والموصول
مشتركة في ان مدلولاتها ليست معاني في غيرها بل كل واحد منها له معنى في نفسه ملحوظ
قصدا مستقل بالمفهومية صالح لان يحكم عليه وبه وان كان كل واحد من تلك المدلولات
انما يتحصل بالغير بمعنى انه ليس كل واحد منها متحصلا تعيينه باعتبار فهمه من اللفظ
الذي وضع بازائه بل لا بد له من قرينة فاحتياجها الى القرينة لا يخرجها عن كونها له
معنى في نفسه وهذا بخلاف الحرف فانه يدل على معنى في غيره اي ان معنى الحرف
لا يستقل بالمفهومية من لفظ الحرف الموضوع له بل لا بد من انضمام المتعلق اليه
المجرد فهو وسيلة لملاحظة وصف غيره وهو المتعلق فمعنى الحرف يتوقف وجوده
ذهنا وخارجا على ذات المتعلق ووصف المتعلق يتوقف ملاحظته على معنى
الحرف فمعنى من في قولك سرت من البصرة وهو الابتدا الجزئي لم يلاحظ لذاته بل اعتبر
وسيلة لملاحظة حال السير ووصفه وهو كونه مبتدا من البصرة الملاحظة ذات
السير والحاصل ان معنى الحرف لم يلاحظ على انه وسيلة للمتعلق حتى يجب
تقدمه عليه ذهنا وخارجا بل وسيلة لملاحظة وصفه وهذا لا ينافي تقدم
ذات المتعلق عليه في الذهن والخارج فاذا قلت سرت من البصرة كان معنى من الابتدا
الجزئي وهو الربط الخاص الذي بين السير والبصرة وهذا لا يتحصل في الذهن الا اذا
ذكر السير والبصرة فذات الطرفين متقدمة عليه في الوجود وان كان حالهما
كون السير مبتدا والبصرة مبتدا منها متاخرا عن معنى الحرف تنبيه مقتضى
مذهب العضد والسيد ومن تبعهما من ان الوضع للجزئيات وانه يلزم السعد المجاز
دائما انهم يقولون ان اطلاق الكلي على بعض جزئياته مجاز وهو كذلك عندهم و
هو مبني على ان الكلي لا وجود له في الخارج لانه مفهوم عقلي ولو وجد في الخارج
لكان جزئيا اذ لا يعقل كون الحيوان المتعين بالتشخص كليا للقطع بامتناع قبول

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)